نسخة رقم ١
عام ٢٠٢٢م

سياسة الاستثمار

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
National Center for Non-Profit Sector

جمعية التنمية الأهلية بطفيل
Tofil Community Development Association

سياسة الاستثمار داخل الجمعية

والاستثمار عبر الجهات والجمعيات الخيرية من أجل تنمية أموال جمعية التنمية الأهلية بطفيل، بإدخالها في عمليات استثمارية مضمونة الربح، فائقة الإنتاج، متعددة الأصول الثابتة، سيساعدها كثيراً على تأدية الدور الاجتماعي والإنساني الذي تقوم من أجله، ولن يبعدها كثيراً أو يخرجها عن أهدافها وغاياتها إذا أحكمت الآليات والضمانات التي تعزز هذه الدعوات كثيراً، خاصة في ظل شبح الأزمات الاقتصادية التي تتأثر بها الدول، وتنعكس على الأفراد والمؤسسات، وبما قد تسببه من تراجع أو تفاوت في الدعم والتبرعات، التي تعتبر المصدر التمويلي الأول في المنظومة الخيرية. ولذلك، فإن هناك حاجة تدعو لتنويع وتطوير مصادر الدعم والتمويل في الجهات والجمعيات الخيرية نفسها، وبرعايتها ومن داخلها، من أجل أن تظل قائمة على تقديم الخدمات الخيرية والإنسانية بصورة دائمة، تساهم في إنجاح منظومة الدول الإسلامية، التي تعتبر الزكاة والصدقات والأموال الخيرية من أهم المصادر التي تساهم في نهضته واستقرارها. ومن غير المعقول أن توجه هذه الأموال، التي قد تفوق مليارات الدولارات، إلى الإنفاق المباشر، دون أن يستقطع جزء منها ليتم تنميته وتثميره، رغم أنه حق أصيل ومباشر لفقراء المسلمين، ومن حقوق المسلمين - أيضاً - المحافظة على أموالهم وتنميتها

تهدف: هذه السياسة إلى استثمار أموال الجمعية، وتحقيق الاستدامة المالية لها، حسب ما ورد في الخطة الاستراتيجية للجمعية، عبر مجموعة من الآليات:

١. يقوم مجلس الإدارة بعمل خطة لاستثمار أموال الجمعية، واقتراح مجالاته، وإقرارها من الجمعية العمومية.

٢. تختص الجمعية العمومية العادية بالتصرف في أي من أصول الجمعية بالشراء أو البيع وتفويض مجلس الإدارة في إتمام ذلك.

٣. تقوم الجمعية العمومية بتفويض مجلس الإدارة في استثمار الفائض من أموال الجمعية أو إقامة المشروعات الاستثمارية.

٤. ألا يزيد المبلغ المخصص للاستثمار عن نصف رأس مال الجمعية وقت بدء الاستثمار.

٥. تستثمر الجمعية إيراداتها في مجالات مربحة للكسب تضمن لها الحصول على مورد ثابت أو أن تعيد توظيف الفائض في المشروعات الإنتاجية والخدمية.

٦. تعمل الجمعية ما أمكن على تخصيص ٢٥٪ من إيرادات الاستثمار الحالية لاستثمارات جديدة من أجل تنمية رأس المال وتحقيق الاستدامة المالية بشرط ألا يؤثر ذلك على برامج وأنشطة الجمعية.

الهدف العام:

الإسهام في تحسين وتنمية الفرص الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية وفقاً لما تمليه أنظمة ولوائح وسياسات الجمعية.

المهام والاختصاصات:

١ – رسم الخطط والبرامج السنوية لنشاط الجمعية الاستثماري، والعمل على إدخالها حيز التنفيذ بعد اعتمادها من المجلس.

٢ – الإشراف على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والبرامج الاستثمارية المقترحة، والعمل على تذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير العمل فيها.

٣ ـ البحث عن السبل الاقتصادية الكفيلة بتوظيف واستثمار أموال الجمعية وممتلكاتها وعقاراتها، والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة بحسب النظم واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية في المملكة ، وضمن صلاحيات مجلس الإدارة.

٤ ـ دراسة طلبات استئجار عقارات الجمعية وأراضيها، وإعداد المقترحات العملية بشأنها.

٥ ـ وضع القواعد والإجراءات والمواصفات والمعايير المنظمة لتنفيذ جميع المشاريع الاستثمارية المقترحة.

٦ ـ متابعة كافة الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات وتسجيلها في السجلات الخاصة، و فرض الرقابة عليها.

٧ ـ الحفاظ على ممتلكات الجمعية من أي كافة التعديات، ومتابعة تسديد المبالغ المستحقة للجمعية نظير استخدام أراضيها أو عقاراتها.

4138

٨ - توجيه وتنسيق أعمال اللجان وفرق العمل المسؤولة عن تنفيذ نشاط الاستثمار وتزويدهم بالمعلومات والبيانات اللازمة التي تمكنهم من القيام بواجباتهم على أكمل وجه .

القواعد والضوابط في الاستثمار :

لمشروعية:

وهي تعني عدم إمكانيَّة خوض العمَل والاستثمار في المجالات والقطاعاتِ التي يحظرها الشَّرعُ، وأهمها القِطاعات التي قد يَدخلها الرِّبا وكافَّة أنواع المحظورات المنهِي عنها شرعًا ، إضافة إلى كافَّة الأنشطة التي تحظرها الحكومات والأنظِمة لأسباب تتعلَّق بالسياسة الشرعية.

التخطيط المحكم:

والتَّخطيط المحكم يعني إعداد الدِّراسات والأبحاث السوقيَّة والاقتصاديَّة ، ودراسات الجدوى عالية الدِّقَّة بحيث لا يدخلها أو يؤثِّر فيها أي خلَل ، ودراسات الجدوى في هذا المكان يجب أن تُعنى بمعرفة القُدرات الماديَّة المقطوعة للاستثمار من المؤسَّسة الخيريَّة وإمكانية زيادتها مستقبلاً ، وإيجاد أنسَب المشروعات التي يمكن توظيف هذه الأموال فيها بشكلٍ يضمن الرِّبحَ ، ويدرأ الخسائرَ ، ويعزِّز دورَ المؤسَّسة الخيريَّة في أداء مهمَّتها.

الاستعانة بالمتخصِّصين في أعمال التجارة والاقتصاد والاستثمار:

والاعتماد على المتخصِّصين وأصحابِ الخبرات من التجاريين والاقتصاديين

حيث يمثل الاعتماد على المتخصِّصين ضمانة قوية لأن يكون العمل الذي تخوضه المؤسَّسة قائمًا على كوادِر بشريَّة لها من الخبرات والمؤهِّلات ما يؤهِّلها أن تقومَ بعملٍ احترافيٍّ سليم وقويٍّ ، تتحقَّق من خلاله نتائج تصبُّ في عصَب التنمية ، وتعزِّز نجاحَ الجهة الخيريَّة في أداء مهمَّتها الاقتصاديَّة والإنسانيَّة والاجتماعية.

البعد عن المجالات عالية المخاطر:

حيث إنَّ هناك الكثير من الاستثمارات غير المضمونة ، التي يُعتبر العملُ فيها من أسباب ضَياع رؤوس الأموال وتعرُّض كُبريات المؤسَّسات الاقتصاديَّة للخطر ، ومنها الاستثمار عن طريق المضاربَات ، التي أصبحَت تعتريها في أغلب الأحيان صورٌ غير مشروعة تتشابَه بالمقامرات والمغامرات غير المدروسة ، وهو ما يعدُّ استثمارًا مرتفِع المخاطر ، وهو وإن كان غير مستحبٍّ بالنسبة للمستثمِر العادي

4138

التنظيم الدقيق:

التنظيم الدَّقيق يعني التناسُق في الأدوار التي تقوم بها الإدارةُ العُليا للجمعية مع الأدوار التي تقوم بها الإدارات الفرعيَّة وإدارة الاستثمار التي يُمكن استحداثها في حال اتِّكاء الجمعية على المختصين وأصحاب الخبرات في العمل الاقتصادي والاستثماري، مع تَذليل كافَّة العقبَات للوصول إلى الدَّرجة المطلوبة من النَّجاح التامِّ للمؤسَّسة، والتنظيم وتناسق الأدوار هو عمليَّة إداريَّة تهتمُّ بتجميع الأهداف، وتَوحيد المهامِّ، وتنسيق الأَنشطة؛ لتقدِّم في النهاية العملَ المراد تقديمه بشكلٍ متميز وبدون تعقِيدات.

الشعور بالمسؤولية:

والشعور بالمسؤولية هنا هو مَزيج من المشاعر الإنسانيَّة والاجتماعية المطلوبة، التي تنعكس في شكلِ العمل بالجدِّ والإخلاص اللاَّزم وغير العادي؛ من أجل النَّجاح وتحقيقِ النتائج الإيجابيَّة، التي يمكن قياسها ومعرِفتها بما رَبحه المشروع الاستثمارِي الذي تتبنَّاه الجِهة الخيريَّة، مع الإصرار على تحقيق نتائج إيجابيَّة في المستقبل القريب.

عملية قياس الأداء الاستثماري:

قياس الأداء الاستثماري هو أحدُ الوسائل الفاعِلة والمبتكَرَة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتنمية عمومًا، وهو يعني إِخضاع الأداء والنتائج للقياس وَفق معايير ومواصفاتٍ علميَّة ومهنيَّة معروفة سلفًا، وعندما تكون النتائج إيجابيَّةً فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ المؤسَّسة تسير في الطريق الصواب، وأمَّا إذا كانت النتائج خلافَ ذلك، فإنَّ على الجمعية مراجعة نفسها وتقويم عملِها، ؛ لمعرفة مدى إمكانيَّة مواصلة هذا العمل من عدمه، ويُحبَّذ أن تبادر إدارة الجمعية إلى التحقُّق مِن ذلك خلال مدة قريبة؛ لتمضي في مهمَّتها الاستثماريَّة وهي تقف فوق أرضٍ صلبَة تُشعر المستفيدين من الفقُراء والفئات الاجتماعية المحرومة بالأمان.

رقم تسجيل 4138

إعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد سياسة الاستثمار لجمعية التنمية الأهلية بطفيل في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٩م

م	الاسم	المنصب	التوقيع
١	سالم مبارك الحسناني	رئيس مجلس الإدارة	
٢	ضيف الله ربيع الجحدلي	نائب الرئيس	
٣	عبدالله فرحي الجحدلي	المشرف المالي	
٤	سنان رزق الله الحسناني	عضو	
٥	معصب عطية الحسناني	عضو	

رقم التسجيل 4738